تنظيم الاستهلاك

في الحرب الحاضرة

لفؤاد محمد شبل

تقسم أوقات الحروب باضطراب المعاملات وقلب الأوضاع الاقتصادية المقررة فتميل الدولة الى تقييد الاستهلاك والحد من رغبات الفرد ، لتضطرها الى ذلك اقتصاديات الحرب التي تحل محل اقتصاديات السلم ، للمحافظة على ما تملكه الدولة من ذهب او نقد اجنبي وللمبادلة ميزانها حرصاً على ثبات اقتصادها القومي ، وتخصيص سفن النقل لشحن الأهم فالمهم ولاسيما ما تحتاج اليه القوات المحاربة . ولقد عمَّ العالم في هذه الحرب أنظمة شتى من الاشراف المباشر وغير المباشر غايته إما توجيه موارد الدولة الى أغراض الحرب ، وإما تحقيق العدالة في توزيع سلع الاستهلاك وكفاية أدنى حد ممكن لحاجات الفرد أو تنفيذ الغرضين معاً

١ — قيود الاستهلاك غير المباشرة

كان رفع أسعار المواد الترفية وغير الضرورية في مقدمة الاجراءات التي أخذت بها الدول المتحاربة في المراحل الأولى من الحرب الحاضرة ، وذلك عن طريق زيادة الرسوم الجمركية المفروضة عليها او فرض ضرائب خاصة على البيع ونحو ذلك . ثم [illegible] المحايدة بالمحاربة في الأخذ بهذه الأساليب وفقاً لحاجتها . وهكذا رأينا السويد تفرض ضرائب عالية على المبيعات وعمدت الولايات المتحدة الى فرض ضرائب على السلع التي يزاحم انتاجُها انتاجَ الاسلحة . أما في بريطانيا العظمى وبلدان الدومنيون فان منع استيراد بعض السلع الخاصة او منع صنعها أو بيعها كالحرير وما ينسج منه وغيرها يحقق الغاية نفسها بيد ان تحريم بيع طائفة من السلع نظام أقل شيوعاً من نظام تقييد الانتاج للسلع التي ترى الدولة ضرورة تقييد استهلاكها ، فضلاً عما عمدت اليه الدول في بدء الحرب من تحديد مقادير السلع الاستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية الضرورية والبترول والصابون الخ . وهي التي يستطيع الفرد شراءها في وقت واحد ، وعززت هذه الاجراءات بإرغام الافراد على تسجيل اسمائهم عند حانوت « قطاعي » واحد ومنع البيع للعملاء غير المسجلين . ولقد أدخلت فرنسا وايطاليا وغيرهما

طريقة تحريم اللحوم والمشروبات أياماً معينة من الاسبوع ، كما حدّد عدد الصحون ومحتوياتها التي يسمح لمطاعم بتقديمها في كل وجبة ، وفي كثير من الدول حظر استخدام السيارات الخاصة في عطلات الاسبوع اقتصاداً في البنزين . وهذه الطرائق كان لها بلا شك بعض الاثر ولا سيما خلال فترة الانتقال الى نظام البطاقات ولكن أغلبها كان عرضة لسوء التطبيق وأحص عيوبها أنها لا تضمن حصول الطبقات الفقيرة من السكان على حصتها من المؤن . ومن ثمّ اتجهت الآراء الى احلال نظام البطاقات المباشر محلها في حالة الحاجات الضرورية ، أو حظر صنع السلع الترفية او بيعها او رفع أسعارها .

ومن التدابير غير المباشرة لتنظيم الاستهلاك نذكر طريقة الأعواض Substitutes وخير مثال على ذلك ما عمدت اليه معظم الدول من تقرير الخلط الاجباري الاذرة وغيرها من الحبوب البدائية ، بدقيق القمح عند صنع الخبز وتقرير ما يسمى بالرغيف الاعوذجي ، وتحريم بيع الخبز النقي في كثير من الحالات . ويماثل هذا الاجراء اضافة الخيوط الصناعية الى الصوف والقطن في بلدان كثيرة . كما شجعت كثير من الدول استخدام الخشب والفلين وغيرها في صناعة الاحذية . ويضاف الى ما تقدم تشجيع استهلاك المواد المحلية او التي يمكن تدبيرها محلياً عوضاً من المواد المستوردة كلما كان ذلك مستطاعاً .

ولقد انصب نظام البطاقات اصلاً على المواد الغذائية ثم شمل مجاراة لسير الحرب ، كثيراً من السلع الاستهلاكية الاساسية والمواد الاولية . والغاية من هذا النظام تأمين حصول المستهلكين على حاجتهم خلال مدة الحرب طبقاً لسياسة الدولة في هذا العدد

٢ — بطاقات الطعام

عند دراسة أنظمة بطاقات الطعام في الدول المختلفة يجب أن لا يغرب عن الاذهان بعض الحقائق العامة . فانه وان كان أساس التحديد في بطاقات الطعام هو ما يسمى « بالمستهلك العادي » أي ما يستهلكه الفرد العادي ، الاّ ان أساليب البطاقات الحديثة تميل الى تقدير حاجة الطوائف المختلفة من المستهلكين وفقاً لنوع العمل والجنس والسن والصحة

ومجموع الاستهلاك طبقاً لهذه القاعدة ، مقسوماً على عدد المستهلكين ، ينتج عنه ما يمكن تسميته «متوسط الاستهلاك» . ومن هذا يظهر الاختلاف بين الاستهلاك العادي والاستهلاك المتوسط او بعبارة أدق المستهلك العادي والمستهلك المتوسط . وفكرة « المستهلك العادي تتباين كثيراً من قطر الى قطر . وفي بعض الاقطار يقترب الاستهلاك المتوسط لسوق السلع كثيراً جداً من الاستهلاك العادي ، اعظم من اقترابه منه في البلاد الاخرى . ومن المعلوم

المقابلة بين أثمنة البطاقات في الاقطار المختلفة لاختلاف العادات الغذائية في بلد ما عنها في الآخر وتغير المقادير المستخدمة للتغذية في كل منها

يعدُّ الخبز عماد غذاء الانسان . فهو أهم العناصر الغذائية المولدة للحرارة في الاجسام ومن أرخصها كذلك ، وكما ندرت أو غلت مصادر القوة الجثمانية الاخرى ازداد الطلب على الخبز . وتوفر الخبز في بلد ما وقت السلم لا يعني بالضرورة استطاعة هذا البلد كفاية نفسه منهُ في وقت الحرب ؛ فاذا قلت انواع الأغذية الاخرى في هذا البلد أو ارتفعت اسعارها رأيناهُ يعتمد بالخبز، العجز الحاصل في مقادير المواد الغذائية الاخرى التي تفوقهُ سعراً وقد أثبتت التجربة أن الطلب على الخبز يزداد اذا حدد استهلاك انواع الاطعمة الاخرى وترك الخبز حر التداول وبالتالي لا يصلح تحديد استهلاك الخبز في وقت السلم أساساً لتحديده في وقت الحرب

كذلك تختلف العادات الغذائية من قطر الى آخر وتتباين طرائق صنع الخبز بين دولة وأخرى بل وفي نفس البلد الواحد ، فصناعة الخبز في الاسكندرية غير صناعتها في القاهرة وغيرها في اسيوط، وفي دولتين كسويسرا وايطاليا تقوم «المكرونة» الى حد كبير مقام الخبز، وبينما يعتمد أهالي بعض الدول كانكلترا على الخبز المصنوع في المخابز العامة يشيع في كثير من الدول كالاقطار السكندناوية ومصر الخبز في المنزل فيكثر فيها استهلاك الاهالي للحبوب والدقيق عن طريق مباشر

ويميل استهلاك السكر الى الزيادة بزيادة الدخل بيد ان القيمة الغذائية لهذه المادة ضئيلة اذا استثنينا كونها مصدراً للطاقة الحرارية . والواقع ان الوحدات الحرارية calories التي يمكن استخلاصها من مساحة مزروعة نباتاً سكرياً أكبر من الوحدات الحرارية التي يمكن الحصول عليها من اي محصول آخر في المساحة نفسها . فليس بالمستغرب أن نرى السكر تتباين حصص استهلاكه تبايناً واسع المدى ؛ فبينما تبلغ حصة الفرد في الدنمرك والسويد أكثر من ٤٠٠ جرام في الاسبوع اذا بها تتفاوت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جرام في انكلترا وبلجيكا و ٢٨٠ جراماً في هولندا و ٢٠٠ جرام في النروج . أما الحصص في البلاد الاخرى فأقل من هذه

والمقارنة بين جرايات اللحوم عمل معقد لاختلاف الانواع والفئات العديدة لطبقات المستهلكين التي ابتكرتها كافة الدول ولاسيما المحاربة منها . واللحوم كما لا يخفى هي المصدر الاكبر للبروتين الحيواني ثم للفيتامين . ولم تكن اللحوم محددة بالبطاقات حتى ربيع ١٩٤١ في الدنمرك والنروج وسويسرا . ثم شمل التحديد بأساليب شتى — كحظر البيع في أيام معينة أو تحديد استهلاك الفرد — جميع الدول المحايدة والمحاربة تقريباً . وتعدُّ جرايات المستهلكين في السويد وبريطانيا العظمى وألمانيا أكبر مقداراً من غيرها في البلاد الاخرى وتبلغ جراية

الاستهلاك في المتوسط ٥٠٠ جرام في الاسبوع ويختلف الاستهلاك المحدد في هولندا وبلجيكا بين ٤٠٠ جرام و٣٥٠ جراماً في الاسبوع على التوالي بيد أن المستهلكين فيهما لا يستطيعون الحصول على المقدار المحدد في البطاقات . والجراية في فرنسا وفنلندا بين ٢٠٠ و٢٥٠ جراماً . ولا يعدُّ اللحم في اليابان من المأكولات الشائعة . ومعظم البطاقات الاوربية تحدد نسبة معينة من العظام وان كانت البطاقات السويدية تذكر اللحم الصافي فقط

اما الاسماك فلا يشملها نظام البطاقات بوجه عام لعدم انتظام المقادير المستخرجة منها فضلاً عن سرعة تعرضها للتلف

أما الطيور والدواجن وما اشبه فان استهلاكها غير محدد الاّ أن الحصول عليها تعترضهُ مشاق تحدُّ من استهلاكها

وتعدُّ الشحوم أهم مصادر المركزة للوحدات الحرارية calories وتعتمد القارة الاوربية على الخارج في علف حيواناتها المنتجة لمواد الدهنية . وتخضع الشحوم في اوربا لنظام تام دقيق للبطاقات يفوق في شدته ما وضع لجميع انواع المواد الغذائية الاخرى . والاستهلاك متغير في الدول المختلفة طبقاً للعادة والعرف . فزيت الزيتون والزيوت النباتية الاخرى يشيع استهلاكها في جنوب اوربا ، في حين يكثر استهلاك الزبدة والمرجرين وشحم الخنزير في اوربا الشمالية . ومعظم أنظمة البطاقات الخاصة بالشحوم تحتفظ بجراية ثابتة نسبيًّا ، ولكن ثمة تغيراً ظاهراً من آن لآخر من حيث نوع الشحوم التي يسمح للمستهلك بالحصول عليها . وأعلى جريات الشحوم في الدنمرك ، إذ تبلغ الجراية الواحدة ٣٥٠ جراماً في الاسبوع ، يليها في ذلك النروج والسويد وتتفاوت الحصة في ألمانيا وهولندا بين ٢٥٠ و٣٠٠ جرام ، أما بريطانيا العظمى فتبلغ جراية الفرد فيها من الشحوم ٢٣٠ جراماً في الاسبوع يضاف اليها الزيوت النباتية وهي حرة التداول . وجريات الشحوم قليلة جدًّا في بلجيكا وهولندا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا . ولقد قسم المستهلكون فيما يختص بالشحوم في كل قطر الى ثلاث وطبقات وهو تقسيم يجعل من المتعذر عند مقارنة صحيحة بين متوسط الاستهلاك فيها

ولما كان اللبن ضروريًّا وضرورته كغذاء صحي يساعد على نمو الاطفال وقيمته الغذائية فريدة فقد أوليت مسألة استهلاكه عناية خاصة . وما زال استهلاكه حرًّا نسبيًّا في الدنمرك وهولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا بيد ان الحصول على اللبن يكلف كثيراً من العناء في هذه البلاد . ولما كان الاستهلاك يتبع قدرة مجموع السكان على الشراء فقد قلَّ استهلاك اللبن في هذه البلاد رغماً عن عدم تحديد استهلاكه رسميًّا . ولقد سمح للمستهلكين العاديين في بعض الدول بمقادير غير وافية من الالبان مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا . ونظراً لما يبذل من محاولات في

معظم الاقطار للحصول على المقادير الضرورية من اللبن السائل وفي نفس الوقت ضمان أقصى انتاج ممكن للزبدة فقد قلت مقادير الجبن في الاسواق ونقص ما تحتويه من الدهن في كثير من البلاد . والمقادير المحددة في معظم الاقطار قليلة

ومع ان استهلاك البيض في بعض البلاد غير مقيد ، الا ان الحصول عليه في أغلب الاوقات عمل شاق وقد يكون البيض نادر الوجود في الاسواق . ولقد منع استيراد البن والشاي الى القارة الاوربية فالمقادير المصرح بها منهما تنصب على المخزون منهما في البلاد او على أنواعهما substitutes والمقادير المصرح بها في جميع الاحيان قليلة . وقد حدد استهلاك الصابون لاحتوائه على مواد دهنية وحرمت صناعة الصابون الفاخر وفي بعض الدول لا يزيد نصيب الفرد من الصابون على مائة جرام في الشهر ومع ذلك فالصابون في المانيا خليط قلما يؤدي مهمته المألوفة . وكذلك حدد استهلاك التبغ بوسائل غير مباشرة وقلما أدخل في نظام البطاقات

٣ — تحديد استهلاك الملابس

يجابه تحديد الملابس صعوبات خاصة . فحاجات الفرد تتغير تغيراً بعيد المدى تبعاً للسن والجنس والعمل والمقام الاجتماعي . وتتوقف الحاجة اليه على مخزون الفرد نفسه منه وعلى الانواع التي يحتاج اليها حاجة عامة . فبدأ تحديد الاستهلاك أخذ به في معظم الدول بعد تردد واحجام . وفي مستهل الحرب بذلت مساع لتقييد استهلاك الملابس بأتباع وسائل غير مباشرة كارغام المصانع على انتاج أصناف خاصة والاشارة على محال البيع بعدم تجاوز كميات معينة تباع لفرد ما ، فضلاً عن تحديد استهلاك مصانع النسيج من المواد الاولية . بيد انهُ لما أصاب النقص الدول المختلفة في موادها الاولية عمد كثير منها الى نظام البطاقات

ولقد كانت ألمانيا الاولى في هذا الباب وهي الى جانب تحديدها استهلاك الملابس والاحذية حددت استهلاك مفارش المائدة وكتان أغطية الفراش والخرق . وفي ألمانيا الآن نظام للبطاقات خاص بمعظم أدوات الملبس وهو مطبق على الرجال والنساء والاطفال الذين دون الخامسة عشرة . أما انواع الملبس الاخرى غير الداخلة في هذه البطاقات وغيرها من السلع كأدوات الفراش والاحذية ومصنوعات الجلد بصفة عامة ، فتخضع لنظام ترخيص الشراء . ونظام ترخيص الشراء هذا مطبق على عدد كبير جداً من السلع وبخاصة التي تصنع من مواد مستوردة . وللحصول على سلعة ما يقدم طلب الى الادارة او المصلحة المختصة وعلى طالب الحصول على الترخيص ان يظهر انه لا يحوز السلعة المطلوبة أو انه التي في حيازته منها قد تلفت وبانت غير قابلة للاصلاح . فاذا ما قبل طلبه فهو مضطر الى تسليم السلع المستهلكة ليرخص في الشراء . وهذا النظام طبق ايضاً الى حد ما في الاقطار التي احتلتها

ألمانيا . ومن الجدير بالذكر ان نظاماً يشابه هذا النظام أخذت به روسيا منذ زمن طويل

ويتضمن نظام البطاقات الألماني الخاص بالملابس عدداً معيناً من « النقط » . فالبطاقات الصادرة في سبتمبر مثلاً تحتوي على ١٥٠ نقطة ومدة سريانها سنة ، ولكن نقطة قيمة معنة فالمنديل يساوي نقطة واحدة وزوج الجوارب أربع نقط وملبس السيدة عشرين نقطة وبذلة الرجل ستين نقطة . . . الخ وبالنظر الى تغير مطالب المستهلك والى العدد الكبير من النقط التي يحتويها هذا النظام فانه الى جانب تقييده الاستهلاك عموماً يدع شيئاً من الحرية للمستهلك لاختيار ما يوافقه في حدود مجموعة النقط المخصصة له . وفي بعض الاقطار المحتلة لا يمكن الحصول على بعض أصناف الملابس الا بترخيص خاص ؛ بينما في بعضها الآخر كالنرويج والدنمرك وفرنسا وهولندا يتبع نظام البطاقات المؤسس على النقط سالف الذكر

وقد أدخل هذا النظام أيضاً في فنلندا وسويسرا وبريطانيا العظمى . ويشمل تحديد الاستهلاك في بريطانيا العظمى الملابس والقماش والأحذية وما شابهها ولكنه يستبعد الاشياء الثانوية الاخرى كالقبعات والخيوط وبدلات العمل للعمال وملابس الاطفال دون الرابعة وتحتوي البطاقة البريطانية على ٦٦ نقطة ، فبذلة الرجل تعادل ٢٦ نقطة وملبس السيدة الصوفي ١١ نقطة . . . الخ

٤ — مواد الوقود وتنظيم استهلاكها

يعدُّ النفط (البترول) سلعة قليلة الوجود في معظم الدول المتحاربة أو المحصورة ، لذلك أنقصت المقادير المخصصة منهُ لاستهلاك المدنيين . وفي بريطانيا العظمى يحصل اصحاب السيارات على مقدار محدود من البترول . أما العربات الخاصة التي تسير بالمحرك فقد توقفت تماماً للحاجة الى الوقود السائل . ولقد ألتجىء في المراحل الأولى من الحرب الى تقييد الاستهلاك بوسائل غير مباشرة كاعطاء مقادير من البترول أقل من المعتاد في عطلات نهاية الاسبوع بيد ان هذه الاجراءات قصّرت عن تأدية الغرض المقصود أي تقليل الاستهلاك ومستعملو البترول مقسمون طبقات ويفضّل منهم الذين يمتهنون أعمالاً حيوية كالأطباء او يبذلون خدمات اجتماعية هامة في الحرب

ولا تكفي القارة الاوربية نفسها من الفحم في الاوقات العادية ، لذلك نراها في الحرب الحاضرة تعاني أزمة فحم حادة لسدّ طلب السكك الحديدية (لانقطاع النقل البحري تقريباً بسبب الحصار البريطاني) وما تقتضيه صناعات الحرب الثقيلة وصناعة أغراض المواد الاولية من الفحم الى غير ذلك ، وهذه كلهُ اقتضى توزيع الفحم طبقاً لنظام البطاقات . وتعدُّ ألمانيا الدولة التي بلغ نظام بطاقات الفحم فيها أقصى درجات الشدة والدقة ، وقد سبقت طريقة للنقط

مشابهة لتلك التي شرحناها في موضوع الملابس، وروعي في بطاقات الفحم عدد الحجرات وعدد الاشخاص في المنزل كما قسمت البلاد ثلاث مناطق مناخية ، ولكي تتفادى السلطات مشاق المواصلات ، يتعين على أرباب المنازل اختزان حاجاتهم الشتوية خلال أشهر الصيف . ولما نظمت جمعية الريح التعاونية للفحم ، تركت طريقة النقط في الفحم وان بقي نظام البطاقات . وترد أزمة الفحم في انانيا في الواقع الى صعوبات المواصلات قبل كلّ شيء آخر . وتختلف حصص استهلاك الفحم باختلاف المناطق في البلاد . وفي الدنمرك وفي النروج والسويد هبطت واردات الفحم هبوطاً مروعاً فرضعت قيود عنيفة على استخدامه وشجع المستهلكون الافراد على الاستعاضة بالخشب عن الفحم في التدفئة . وفي سويسرا يتلقى المستهلكون الافراد حوالي ربع استهلاكهم العادي من الفحم . وفي ديسمبر ١٩٣٩ أوقفت بريطانيا العظمى القيود التي كانت قد فرضتها على استهلاك الغاز والفحم والكهرباء في مستهل الحرب

٥ — أثر تقييد الاستهلاك في مستوى المعيشة

أول الاغراض المقصودة من تحديد الاستهلاك خلال الحرب هو الاستغناء او الاقلال من الاستهلاك غير الضروري لتوجيه الانتاج الى إغراض حربية . ويبدو ان تحديد الاستهلاك طبقاً للبطاقات وما شابهها قد هوى في معظم الاقطار باستهلاك السلع الترفية والسلع الاكثر تحملاً وكذلك باستهلاك الملابس ومواد الوقود وخاصة الفحم والبترول . أما المباني فقد كانت — من الناحية المباشرة — أقل تأثراً الاّ في المناطق المخربة والمجتاحة او المهددة . ولقد تأثرت نواحي النشاط الذهني والثقافي بالطبع ، كثيراً بالتحديد العام للقوة الشرائية وبتحويل الرجال والنساء الى الخدمة العامة وتأثرت كذلك عشاق السفر وفيودو ، وفي الاقطار المحاربة بمجهود الحرب بوجه عام

والحد الذي يمكن خفض متوسط الاستهلاك الغذائي اليه دون إنزال ضرر خطير بمقدرة الفرد هو ضيق النطاق على العموم . لهذا فان الغاية من تحديد الاستهلاك الغذائي هو ضمان توزيع موارد الطعام التي في البلاد او التي يمكن استيرادها ، وكذلك عدالة ذلك التوزيع ، اكثر منها تقييد الاستهلاك . ولا ريب في ان تحديد استهلاك نوع ما من الاطعمة ينجم عنه زيادة في استهلاك الانواع الاخرى . وكلما اتسع نطاق السلع الغذائية غير المحدد استهلاكها وعظمت حرية المستهلك في اختيار ما يروقه منها ازدادت صعوبة استخلاص النتائج عن آثار تحديد الاستهلاك وعلى الضد من ذلك اذا ما اتجه تحديد الاستهلاك الى شمول

جميع السلع المخصصة للاستهلاك العادي أو معظمها تقريباً فان مثل هذه النتائج من السهل استخلاصها

واذا ما وليت وجهك شطر الدول المختلفة لدراسة آثار تقييد الاستهلاك في مستوى معيشتها لاحظت أن فريقاً من الدول يشمل ألمانيا وبلجيكا وهولندا وبولندا وفنلندا وفرنسا قد أخذ بنظام تام كامل للبطاقات أي أن أمهات المواد الغذائية تخضع فيها لقيود شتى وان كان هناك بضع سلع تركت حرة يمكن استهلاك تعويضاً له من السلع الاخرى المحدَّدة . أما بريطانيا العظمى وايطاليا فقيدت استهلاك الشحوم واللحوم والى درجة اقل البن وما يصنع منه بينما جعلت الحبوب حرة وبصفة خاصة الخبز . وفي كل مكان تقريباً تركت الفواكه والخضراوات حرة الاستهلاك . وبالنظر الى مقام الخبز كمنظم لميزانية الاسرة وأساس للغذاء ومصدر هام من مصادر الطاقة الحرارية الحيوية تُرك استهلاكه حرًّا . وكذلك الحال فيما يختص بمعظم الخضراوات ذات المدّ الحيوي للجسم

ولكي نعيب فكرة ولو عامة عن آثار نظام البطاقات في المجموعة الغذائية الفعلية ، يجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا اولاً التغيرات الحادثة في عرض الطاقة الحرارية الناتجة عن استخدام مجموعة المواد في تغذية الجسم ، وثانياً التركيب العام لهذه المجموعة ومدى تكونها من أغذية تحمي هذا الجسم وتولد فيه القوة والنشاط اللازمين . فاذا ما استعرضنا الانظمة التغذية وقيودها ومقاديرها وطبيعتها في كل بلد تبينا ما يلي : —

يبدو ان جزئيات المواد الغذائية في ألمانيا المعدة للاستهلاك طبقاً لبطاقات مضافاً الى ما يسمح للجمهور باستهلاكه من المواد الغذائية غير المقيدة الاستهلاك يكوّن مقداراً من الاغذية تنشأ عنه طاقة حرارية لا تختلف من الناحية المادية عن الطاقة الحرارية التي كانت تحصل عليها الطبقة العاملة قبل الحرب . بيد انه رغماً عن ذلك يرى بعض العلماء ان هذه المقادير المحددة للاستهلاك تنقصها كثير من البروتينات والفيتامينات وغيرها من العناصر الغذائية الهامة للبدن . أما موقف بلجيكا وبولندا من هذه الناحية فيعد خطيراً حقًّا . فان الحصص المخصصة للتغذية الجمهور تمثل مقداراً أقل كثيراً جدًّا من « الاستهلاك العادي » وبالنظر لعجز محصول الفواكه والخضروات في هذين البلدين في شتاء ١٩٤٠ علاوة على ادراج البطاطس في البطاقات . غدا من الصعب جدًّا تعويض النقص من غذاء الجمهور بهذه الأصناف ، والواقع ان ما تحويه الجزئيات المعينة للاستهلاك من الطاقة الحرارية — حتى بعد زيادة المقادير من المواد الغذائية حرة التداول — لا يمثل نصف « الاستهلاك العادي » وهو بذلك أقل كثيراً من أزيحقق للمستهلك الحد الأدنى للتغذية وهو الحد الذي اتفقت على قبوله آراء الباحثين

أما فرنسا فان الجرايات الرسمية فيها للمواد الغذائية لا تصلح ان تكون أساساً للحكم على موقف البلاد الغذائي ، فان جانباً كبيراً من السكان يشتغل بالزراعة ويمكنه بالتالي استهلاك مقادير من المواد الغذائية أكبر من المحددة في البطاقات لاستهلاك سكان المدن ، ويضاف الى هذا أن الاتصال بين المناطق المحتلة وغير المحتلة بات في منتهى الصعوبة ، وأن طرائق نقل المحاصيل من إحدى المنطقتين الى الأخرى يبلغ من الصعوبة درجة نشأت عنها فوارق كبيرة جداً بين المنطقتين أفضت الى عجز احداهما عن الحصول على منتجات الأخرى

ولقد زاد موقف فنلندا سوءاً ابتداءً من صيف ١٩٤٠ اذ انقصت جراية الخبز في يوليو ١٩٤٠ نحو ٢٠٪ وهي الآن أكثر قليلاً من جراية الخبز في بولندا. وفي هولندا جراية الخبز اقل نسبياً من فنلندا وبولندا ولكن يخلط ١٠٪ من الدقيق المستخدم في صناعة الخبز بدقيق الشعير

والخبز في سويسرا وبريطانيا العظمى غير مدرج في نظام البطاقات ، وتبذل مساعٍ خاصة لزيادة الانتاج المحلي من الخضروات لتعويض النقص الذي حل بالواردات . وانه وان كان الخبز حراً في ايطاليا (من الوجهة النظرية) الاّ أن المحافظة على مستوى الاستهلاك فيها موضع ريب لما عليه الجانب الأعظم من سكانها من الفقر والفاقة . أما الأقطار السكندنافية فيبدو أن مقدار ما يحصل عليه الفرد من القوى الحاصلة من الأغذية المصرح له بها قد هبط هبوطاً خطيراً في النرويج ، ورغماً عن هبوط جرايات الأطعمة في الدنمارك والسويد الاّ أنها ما زالت أعلى من مثيلاتها في الأقطار الأوربية الأخرى

وفضلاً عن كفاية الطاقة الحرارية للجسم تتطلب المحافظة على الصحة والكفاية توافر مقادير مناسبة من البروتينات والشحوم والفيتامينات والأملاح المعدنية والكربوهيدرات الخ... في الغذاء الذي يتناوله الانسان. فاذا ما تفحصنا نواتج الطعام التي خصصتها الدول المختلفة للمستهلكين رأينا ثمة عجزاً خطيراً في البروتينات التي تحتويها الأغذية المخصصة لاستهلاك الشعبين البولندي والبلجيكي ، ويبدو أن الموقف أقل خطورة من ذلك في فرنسا الاّ في بعض مقاطعاتها . وتعدُّ هولندا خيراً من فرنسا في هذا الصدد ، وكذلك الحال في بعض نواحي النرويج التي يسهل فيها الحصول على الأسماك للاستهلاك . ويبدو أن عنصر البروتينات أقلّ في المانيا منهُ في بريطانيا العظمى بالرغم من أن استهلاك بريطانيا العظمى كان قبل الحرب — بالنسبة للفرد — أعظم منه في المانيا . وتعدُّ الدنمرك والسويد وسويسرا في حالةٍ لا بأس بها من حيث وفرة البروتينات التي تحتوي عليها قائمة الغذاء المخصصة للمستهلك فيهما ، وهذا يصدق على مدى توافر الشحوم في غذائهما

أما الفيتامينات والاملاح المعدنية فرتبطة بمدى حصول المستهلك على أصناف خاصة كاللبن والسمك والخضروات الخ . . . فاذا استقرأنا نظم توزيع هذه الاصناف رأينا أن بريطانيا وكنايا والاقطار السكندنافية وسويسرا وهولندا استطاعت المحافظة على مستوى استهلاك السكان للالبان ، ولكن ثمة نقص خطير في تموين السكان بالالبان في كثير من المناطق التي احتلتها المانيا . والواقع ان استهلاك الالبان يختلف اختلافاً واسع المدى جداً من قطر الى آخر بالقياس الى ما كانت عليه الحال قبل الحرب

وفي المانيا لايحصل المستهلك العادي على حاجته من اللبن كلها ، فجميع اللبن يخصص للاطفال وللتمريض والامهات الحبالى وللعجزة . ولما كان اللبن سلعة سريعة التلف ، فقد نشأت أزمة المحافظة عليه لعجز مخزون البترول في الدول المختلفة وصعوبات المواصلات التي جلبتها الحرب معها . وصعوبات المواصلات تؤثر بالطبيعة في توزيع الخضراوات وهي كاللبن سريعة التلف . ولقد سعت جميع الاقطار الاوربية الى زيادة محاصيلها المحلية من الخضر الخضراء لتعويض المستهلك عما فقده من قدرته على استهلاك السلع الاخرى التي قل انتاجها او توقف استيرادها

وعند امعام النظر في النتائج العامة للنقص في الطعام ولنظام الجراية ، يجب ان لا يغرب عن الاذهان ان القوات المحاربة لا تخضع لجرايات المدنيين وتحصل عادة على مقادير أعظم من المقادير المخصصة للسكان المدنيين ، وبالتالي ، فان متوسط الاستهلاك بالنسبة للفرد من السكان — بصرف النظر عن ان المزارعين والمشتغلين بعمل شاق يتلقون غالباً جرايات خاصة — هو أعلى مما توحي به الارقام لاول وهلة . كما يلاحظ ان هبوط الاستهلاك المخصص للاطفال أقل من هبوط الاستهلاك ، المخصص للبالغين ولا سيما من حيث استهلاك اللبن والاطعمة الاخرى الواقية ، ولما كان جل الرجال ينضمون عادة الى القوات المحاربة فان متوسط الاستهلاك للاعضاء الآخرين من الأسرة المتخلفين في المنزل هو خير مما قد يبدو من الارقام المعمول بها في البطاقات

***

ومهما يكن من أمر هذا كله فلقد كانت محاصيل عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١ سيئة فبلغت كفاية الاقطار الاوربية من الأغذية الاساسية المحتوية على عناصر الفيتامينات والاملاح المعدنية المقومة للاجسام ، وتجلى العجز على وجه خاص وظهرت خطورته في بولندا وبلجيكا والنرويج وفنلندا واسبانيا وبعض مقاطعات فرنسا . والدول الاوربية الوحيدة التي استطاعت المحافظة على مستوى معيشة مناسب حتى الآن هي الدانمارك والسويد وسويسرا والبرتغال